### المركزي يرفع دولار السوق الرسمية إلى ١١٥٥٧ ليرة

# خبير اقتصادي: سترتفع فاتورة القمح والنفط وربما يسهم في تخفيض كتلة الدعم أكثر

**ثوار هيفا**

أعلن المصرف المركزي، رفع سعر صرف الدولار الأميركي وسلة العملات الأخرى في نشرتي الحوالات والصرافة والسوق الرسمية، محدداً سعر صرف الدولار الأميركي بـ١١٥٠٠ ليرة في نشرة الحوالات والصرافة، وهو السعر الرسمي الأعلى تاريخياً.

كما حدد المصرف المركزي سعر صرف الدولار في نشرة السوق الرسمية عند ١١٥٥٧ بعد أن كان ٨٥٤٢ ليرة.

وأكد المصرف المركزي في بيان أنه من خلال المراجعات اليومية التي يقوم بها لنشرات أسعار صرف الصرافة، أصدر تعديلاً بزيادة سعر صرف نشرة السوق الرسمية التي تستخدم لعمليات القطاع العام، تقييم بيانات المصارف، بدل الخدمة الإلزامية، وغيرها من الاستخدامات، لتقارب نشرة الحوالات والصرافة، بهدف تخفيف الفجوة السعرية بين نشرات أسعار الصرف.

وأكد أنه سيستمر بإجراء هذه المراجعات اليومية وتعديل أسعار الصرف كلما اقتضى ذلك.

الخبير في الشؤون الاقتصادية الدكتور علي محمد تساءل عما قد يُحدثه تخفيض قيمة الليرة بالنشرة الرسمية بنسبة ٣٥ بالمئة.

وبين محمد في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه مع كل تخفيض لسعر الصرف الرسمي في مثل هذا التوقيت الصعب سيكون له ارتدادات لاحقة سواء مالياً أم نقدياً، وكما هو معلوم، يتم تطبيق السعر بهذه النشرة

في عدة تخصصات، من بينها تمويل القطاع العام، وتمويل احتياجات البلد سواء من خلال استيراد القمح والمشتقات النفطية، وكما يعلم الجميع فإن فاتورة استيراد نحو مليون ونصف المليون طن قمح سنوياً، ونحو ٢٧ مليون برميل نفط سنوياً، ليست بالفاتورة البسيطة، والتي سيتم احتسابها الآن على سعر ١١٥٥٧ بدلاً من ٨٥٤٢، والتي كانت سابقاً ٦٥٣٢، و٤٥٢٢ (السعر الجاري)، وزيادة الاستدانة من المصرف المركزي لتلبية متطلبات كتلة الدعم

ولفت محمد إلى أن ما سبق يعني ارتفاعاً في الرقم المقيد بالليرة السورية لزوم الاستيراد الآنف الذكر، ومع افتراض بقاء كتلة الدعم الواردة في موازنة ٢٠٢٣ على حالها، وبقاء الدعم على حاله، فإن كتلة الدعم لن تغطي المتطلبات الجديدة نتيجة تغير سعر الدولار، وهنا (قد) نكون أمام احتمالين: (تحويل كتلة الإنفاق الاستثماري إلى بند الدعم ضمن الإنفاق الجاري، وزيادة الاستدانة من المصرف المركزي لتلبية متطلبات كتلة الدعم الجديدة من خارج اعتمادات الموازنة، ما يعني زيادةً في حجم الدين العام).

وأوضح أن حصيلة الاحتمالين اتكماش الموازنة وتثبيط الجانب الاستثماري فيها، وبالتالي عدم إعطاء الزخم لجناح الإنتاج في الاقتصاد في حال عدم الإنفاق الاستثماري الفعال وعدم تكريس الاستثمار قولاً وعملاً، وإما زيادة نسب الدين العام بشكل ملحوظ عاماً بعد عام، كاشفاً أنه قد لا يطبق أحد الاحتمالين أعلاه، بل قد يتم الاستمرار بتخفيض كتلة الدعم، حيث إنها وفي الكتلة الحالية يتم العمل على تخفيضها فكيف وقد أصبحت أكبر؟ مضيفاً إنه في المحصلة زيادةٌ في معدلات التضخم، مترافق مع زيادة أسعار شراء القمح من الفلاحين العام القادم وزيادة ضخ كتلة نقدية عند موسم الحصاد.

وعن انعكاس هذه القرارات على السعر الموازي أكد محمد أنه لا يمكن التنبؤ بتأثير نشرة الحوالات في السعر الموازي، لكن من خلال قراءة نشرة الحوالات الأسبوع الماضي تبين أن المصرف المركزي يعمل على رفع سعر صرف الحوالات يوماً بعد يوم أو يومين بعد الاستقرار خلال فترة معينة على الـ١٠٩٠٠ ليرة، رفعه إلى ١١٢٠٠ ليرة، واليوم ١١٥٠٠ ليرة، لاحظنا الأسبوع الماضي عندما رفعه إلى ١١٢٠٠، انخفض أيضاً بالسوق الموازي ليكون بحدود ١٣٦٠٠ ليرة، وانخفض إلى ١٣٤٠٠ و١٣٢٠٠، بالتالي على ما يبدو السوق الموازي بهذه الفترة مستقر وإن كان هناك تحسن سيكون جيداً جداً بالنسبة للمواطن السوري، لكن لا أحد يستطيع التنبؤ بأن هذا الرفع اليوم سيكون رفعاً بالسوق الموازي، علماً أن التجارب الماضية بقفزات أكثر مما تقفزه الرسمية بالتالي كان الحديث أن السعر الرسمي للأسف يماشي السوق السواء ويوازيها، ونأمل أن يكون سعر الصرف متوازناً بعوامل تثبت التوازن السوق السواء ويوازيها، ونأمل أن يكون سعر الصرف متوازناً بعوامل تثبت التوازن الاقتصادي أكثر من أن يكون سعر صرف مصطنع.

### تقرير لهيئة التأمين.. معظم شركات التأمين رابحة

## حصة السورية للتأمين ٦٠ مليار ليرة والشركات الخاصة ٥٢ مليار ليرة

**عبد الهادي شباط**

كشفت رئيس القسم المالي بمديرية الإشراف على الشركات في هيئة الإشراف على التأمين مرام إبراهيم أن نتائج وبيانات تقرير أعمال شركات التأمين السورية خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٣/ تظهر أنه على الرغم من كل التضخم الحاصل وارتفاع الأسعار، كان هناك نمو بعدد وثائق التأمين عن الفترة المقابلة من العام الماضي (النصف الأول من العام ٢٠٢٢) بنسبة ٣ بالمئة من دون التأمين الإلزامي، مبينة أن معدل النمو في الأقساط كان بحدود ٦٧ بالمئة بقيمة ١١٢,٨ مليار ليرة، حيث بلغت حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين ٦٠,٢ ملياراً مقابل ٥٢,٥ ملياراً للشركات الخاصة، وأن فرع التأمين الصحي حقق الحصة الأكبر من هذه الأقساط بمبلغ ٥٩,٦ ملياراً بنسبة ٥٣ بالمئة من الإجمالي، على حين حققت معظم شركات التأمين ربحاً فنياً بقيمة ١٠,٤ مليارات، وكان هناك منتجات تأمينية جديدة وهي تأمين القروض وتأمين المسؤولية المهنية.

وأصدرت هيئة الإشراف على التأمين تقريرها نصف السنوي بعد عرضه على رئاسة مجلس الوزراء متضمناً نتائج أعمال شركات التأمين العامة والخاصة (المؤسسة العامة السورية للتأمين و١٢ شركة تأمين خاصة) حيث ورد فيه حسب ما نشرته الهيئة على حسابها الخاص على (الفيس بوك) أن إجمالي الأقساط التي حققتها جميع الشركات في جميع فروع التأمين بلغ نحو /١١٢/ مليار ليرة بنمو ٦٧ بالمئة عن الفترة ذاتها من العام السابق، وقابل هذا النمو أيضاً نمواً بالتعويضات المسددة بنسبة ٧١ بالمئة عن إجمالي التعويضات المُسددة في الفترة ذاتها المقابلة من عام ٢٠٢٢، ليصل حجم ما سدد من تعويضات إلى نحو /٦٩/ مليار ليرة مُشكلاً ما نسبته ٦١ بالمئة من حجم الأقساط.

### أين دور مصارفنا في الاقتصاد السوري؟

## فضلية لـ«الوطن»: جميع المصارف تجارية وليست استثمارية

### يتطور العمل المصرفي كلما كان النشاط الاقتصادي أكبر حجماً

**الوطن**

تكوين رؤوس الأموال والشركات الناشئة سيؤدي إلى إنشاء أسواق مستحدثة بمنتجات وخدمات وابتكارات تكنولوجية جديدة تجلب استثمارات للدولة من الداخل والخارج ما يؤدي إلى زيادة نمو للدخل القومي الوطني، ما يدفعنا اليوم للسؤال عن دور عامل مهم في التنمية الاقتصادية ألا وهو البنوك والمصارف بأنواعها وما الفائدة المرجوة منها اليوم؟ إذ لم يعد تقديم الخدمات المصرفية والمالية يكفي من دون فوائد أكبر وأشمل.

الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور عابد فضلية بيّن أن للمصارف الدور الأساس الأهم في تشغيل أموال الناس ومدخراتهم وإفادتهم مادياً مقابل ذلك، من خلال إيداع هذه الأموال لديها مقابل فوائد نقدية تدفعها لهم، وهي بذلك (وهذا هو الأهم) تحول المال المجمد المخزن الخامل إلى رأس مال عامل فعال منتج للقيم المضافة، فهي بذلك بمنزلة شريان يضخ الدم في عروق وأوردة الأنشطة الاقتصادية.

ولفت فضلية في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن بعض وظائف المصارف المالية الخدمية الأخرى تتمثل بفتح حسابات مصرفية مفتوحة متحركة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لتسهيل التبادل النقدي بينهم، ما بين الطرف البائع للسلع أو المقدم للخدمة وبين المشتري أو المستفيد من هذه السلع والخدمات، وذلك من دون الاضطرار لحمل النقود والدفع والقبض بالبد.

وأوضح أنه من بين الأنشطة الخدمية الأخرى للمصارف هو قيامها بالتحويلات والاستقبالات المالية إلى المصارف الأخرى المحلية والخارجية منها، بما فيها تحويلات تسديد المستحقات وقيم صفقات التصدير والاستيراد، إضافة إلى دورها في منح الكفالات والضمانات لمصلحة عملائها تجاه الآخر، الأمر الذي يسهم بدوره في تسهيل تنفيذ العقود والصفقات والمقاولات والاتفاقات المالية.. الخ.

وعن مساهمة المصارف في تحقيق أهداف السياسة التمويلية والاستثمارية أشار فضلية إلى أن المصارف نوعان رئيسيان: تجارية واستثمارية وكل المصارف في سورية هي تجارية وتقدم بعض الخدمات التي يمكن أن نسميها استثمارية، لأن المصارف الاستثمارية تقدم القروض الضخمة وتكون فترة التسديد طويلة لـ١٥ أو ٢٠ سنة وأكثر، كما يكون لها استثمارات حقيقية عدا الإقراض وغالباً ما تصدر وتبيع أوراقاً مالية لتمويل نفسها مثل الأذونات والسندات كالمصارف الأميركية التي تقترض آلاف المليارات على شكل منح المشتري المول ما يسمى (سندات الخزينة)، ومن أكبر المستثمرين لديها اليابان والصين وكبار كبار أغنياء العالم، لافتاً إلى أن أي بلد يحتاج إلى كلا النوعين من المصارف (التجارية/ الخدمية) و(الاستثمارية)، والنوع الأول ضروري لتسهيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمعيشية والاستهلاكية، والنوع الثاني ضروري أيضاً بل أكثر ضرورة نظراً لطبيعة عمله التنموية.

وبين أن النظام المصرفي يتطور يوماً بعد يوم كماً ونوعاً، كما أصبحت الخدمات والأنشطة المصرفية عابرة للحدود واللقاءات ومستوى العمل المصرفي في أي بلد يكون أفضل كلما كان النشاط الاقتصادي أكبر حجماً وأكثر تطوراً وتنوعاً ومرونة.



### في اجتماع مجلس الأعمال السوري - الصيني

# زيادة الصادرات وإيجاد حلول لتحويل الأموال وتسهيل عمل القطاع الخاص

## رئيس المجلس لـ«الوطن»: لدينا خطة لفتح خط نقل بحري مباشر بين الصين وسورية

**جلنار العلي**

أكد رئيس مجلس الأعمال السوري- الصيني محمد حمشو ضرورة الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين سورية والصين للوصول إلى مستوى العلاقات السياسية بين البلدين، لافتاً إلى أن القطاع الخاص معني بذلك ولاسيما في قطاع التصدير، وهو شأن مهم بالعلاقات التجارية والتبادل التجاري بين البلدين.

وأشار حمشو في كلمة له خلال جلسة للمجلس عقدت في منتجع بعقورا أنه لا بد من وضع خطة وآلية عمل لزيادة الصادرات من المنتجات السورية، لافتاً إلى أن سورية صدرت الكثير من المواد إلى الصين خلال الأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣) منها زغب بذرة القطن والمنظفات والزيوت العطرية والصناعات الغذائية وحبة البركة والزهورات وعرق السوق وزيت الزيتون والمحلب والتوابل والمصنوعات المعدنية والخضار المجففة، إضافة إلى أرجل الدجاج التي تصدر إلى فيتنام ثم إلى الصين، على اعتبار أنها من المأكولات الشعبية، ويمكن السعي حالياً لتصديرها بشكل مباشر.

وفي السياق، لفت حمشو إلى وجود تفاوت في أرقام بعض الصادرات بالأعوام الآنفة الذكر، فمثلاً بلغت قيمة صادرات زغب بذر القطن خلال عام ٢٠٢١ نحو ٤٣٦ ألف يورو، وفي عام ٢٠٢٢ وصلت إلى ٧٠٧ آلاف يورو، كاشفاً أن مجموع حجم الصادرات السنوية إلى الصين لم يتجاوز المليون دولار في عام ٢٠٢٢، ليتراجع في العام الحالي، واصفاً أرقام الصادرات بأنها متواضعة جداً إذا ما قيست مع المستوردات بالنسبة للميزان التجاري للصين، مشيراً إلى أن حجم الصادرات السورية لعام ٢٠١٠ لم يتجاوز ٢٠ مليون دولار، وبالتالي لا بد من إيجاد الآليات المناسبة للتعاون بين البلدين، مبيناً أن أهم الصادرات هي المنتجات الزراعية السورية غير الموجودة في الصين.

وأفاد حمشو بوجود اجتماع صباح اليوم مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر خليل لتحديد العقبات التي تواجه الصادرات السورية إلى الصين.

وذكر حمشو بعض الاقتراحات لتحسين العلاقات بين البلدين، منها اعتماد اسم من أسماء شركات الصرافة السورية يكون معروفاً من قبل التجار للتحويل البنكي إلى الصين عن طريقه، أو بناء علاقة مشتركة ما بين المصارف السورية أو الصينية، وإنشاء فروع للمصارف الصينية في سورية أو للمصارف السورية في الصين، أو مصرف مشترك لإيصال الحوالات بين البلدين.

وتابع: «وصلتنا من الأعضاء مقترحات أيضاً تتضمن إنشاء مكتب مشترك بين البلدين لترويج المنتج السوري، والعمل على تأسيس منطقة حرة مشتركة سورية- صينية، ووضع نظام غوتا على المواد ذات المنشأ الصيني».

وأكد حمشو أن التاجر السوري يلجأ للاستيراد من الصين عن طريق ميناء العقبة لتوفير أجور النقل، وذلك لعدم توفر خط مباشر عن طريق طرطوس واللاذقية، مقترحاً أن يجري التواصل مع الصين لإعادة خط الملاحة البحري إلى سورية المتوقف، الأمر الذي يزيد التكاليف بمعدل ١٠٠٠ دولار للحاوية الواحدة، متأملاً بنتائج إيجابية للصين، وإعطاء وعود من الجانب الصيني لدعم الاقتصاد السوري.

من جهة أخرى، أشار رئيس المجلس إلى أن الفواكه وورق وصابون الغار تصدر بشكل جيد عن طريق مرسين بشكل غير رسمي، حيث فاقت قيمة صادرات صابون الغار خلال العام الماضي ٤٠ مليون دولار، وذلك عن طريق حلب من خلال المصارف التركية، لافتاً إلى أن التصنيع يكون بين طرطوس وحلب، لينتقل فيما بعد إلى الشمال ثم مرسين، ذاكراً بعض الصادرات السورية غير الرسمية خلال العام الماضي، كالجلود مثلاً التي وصلت صادراتها إلى ٨ ملايين دولار من حلب، إضافة إلى الصوف وأمعاء الخاروف لتصنيع الخيوط الطبية، والكمون والينانسون والكزبرة اليابسة وحبة البركة، مؤكداً أن الكثير من المنتجات الزراعية الموجودة في الشمال السوري تصدر إلى دول أخرى عن طريق تركيا من دون أن تكون مسجلة بوزارة الاقتصاد، مؤكداً أن قيم هذه الصادرات تفوق الـ١٠٠ مليون دولار، مضيفاً: «اليوم، يسعى التاجر إلى التكلفة الأقل، والتهريب يوفر الضرائب وإعادة قطع التصدير، لذلك فهو يعد خاسراً بنسبة تصل إلى ١٠ بالمئة، أي إننا أصبحنا غير منافسين للدول الأخرى».

وتطرق بعض أعضاء المجلس إلى صعوبة الحصول على تأشيرات للتصدير إلى الصين، وحول ذلك بيّن حمشو وجود تفاهم ما بين المجلس والسفارة لتسهيل منح هذه التأشيرات لكل الصناعيين والتجار والموظفين، على أن عام كامل بكفالة من المجلس بشرط أن يكون الشخص مسجلاً فيه، وذلك بعد أن كانت تكلفة التأشيرة تصل في السابق إلى ١٥٠٠ دولار.

من جهته، أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها طلال لقعجي وجود الكثير من الإقبال الصيني على المنتجات السورية، وهذا الأمر كان ملموساً بالمعرض الذي أقيم في الصين العام الماضي، مشيراً إلى وجود الكثير من العقبات المتمثلة بتحويل الأموال، هذا ما دفع الكثير من المصدرين للمطالبة بفتح اعتمادات بنكية من سورية إلى الصين، معتبراً أن ذلك صعباً بسبب العقوبات الغربية المفروضة على سورية، مطالباً بإيجاد أقنية مفتوحة لتحويل الأموال، أو اعتماد العملة الصينية لافتتاح خط اعتماد بنكي ما بين البلدين.

رئيس غرفة تجارة دمشق وريفها أسامة مصطفى ذكر أن تهريب زيت الزيتون ازداد إلى لبنان وتركيا بعد أن منعت وزارة الاقتصاد تصديره، مؤكداً أن هذه الدول تصدره باسم منتجات تركية ولبنانية، لذا من المطلوب اليوم السماح بالتصدير بدلاً من ذلك، ومنح المصدرين حوافز بعد إجراء دراسة مع وزارة الاقتصاد، على اعتبار أن الجانب السوري يخسر رسوم التصدير.

محمد الحلاق عضو غرفة تجارة دمشق أكد في مداخلة له وجود الكثير من المعوقات الإدارية المتمثلة بزمن انتظار الحاويات في مرفأ اللاذقية ما يؤدي إلى تأخر وصولها إلى الدول الأخرى، مطالباً بالنظر إلى التصدير بعين مختلفة عن الاستيراد، باعتباره خدمة وطنية وليس مجرد سلعة.

وعلى هامش المجلس أكد حمشو في تصريح لـ«الوطن» ضرورة تشجيع تصدير المنتج السوري، وخاصة أن الصين تعد دولة كبيرة وعدد سكانها مرتفع، فهو يحتاج إلى الكثير من المنتجات من السوق السورية، مشيراً إلى أن المنتج السوري لا يجد طريقه اليوم إلى الصين بسبب الكثير من العقوبات منها النقل وتحصيل قيم بضائعه التي سينقلها إلى الصين، لذا فإن المجلس يبدي استعداده للتعاون مع المنتجين والمصدرين لتحقيق أهداف الصناعيين والتجار لتكون ضمانات له من خلال فتح مكاتب مشتركة في كلا البلدين، وإقامة معارض مشتركة ترويجية في الصين للمنتج السوري، متابعاً: «ولكل ما سبق، درسنا خطة عمل مشتركة تتعلق بالكثير من القطاعات منها النقل ليكون هناك خط نقل مباشر بين الصين وسورية من خلال الملاحة البحرية، ونحن نسعى إلى الارتقاء لمستوى العلاقات التي بناها الرئيس الأسد خلال زيارته إلى الصين، وما شهدناه جميعاً من تشجيع للقطاع الخاص لتحسين مستوى هذه العلاقات».

رئيس غرفة تجارة ريف دمشق أسامة مصطفى أكد في تصريحه لـ«الوطن» أن عنوان هذه الجلسة التبادل التجاري بين سورية والصين وتذليل العقبات أمام تصدير المنتجات السورية إلى الصين، فتركز النقاش بين المصدرين ومصنعي الكونسرة والمواد الزراعية على عدة أفكار تتعلق بإلغاء قطع التصدير وإنشاء منطقة حرة سورية- صينية، وإيجاد طريقة لتحويل الأموال عن طريق البنوك أو شركات الصرافة النظامية، وإيجاد مكتب لتسهيل إجراءات التصدير لترويج المنتجات السورية في الصين سواء بالعاصمة أم في عدة مدن صينية، وأضافَ الاجتماع بأنه كان غنياً بالأفكار والمقترحات التي يمكن أن تزيد قيمة التبادل التجاري بين البلدين، والتي سيتم رفعها إلى وزارة الاقتصاد.

عضو مجلس الأعمال السوري- الصيني عبود صروف اعتبر في تصريحه لـ«الوطن» أن أكثر المقترحات قابلية للتحقيق على المدى القريب هي تسهيل عملية دفع قيمة الصادرات السورية فيفترض إيجاد طريقة لها بأسرع ما يمكن، هذا الأمر سيؤدي إلى مضاعفة الصادرات السورية إلى الصين، إضافة إلى إعطاء أولوية للحاويات قيد التصدير من خلال تسريع الإجراءات الروتينية لفحصها بشرط الحفاظ على الشكل الخارجي لها كي لا ترفض وتعاد إلى سورية.

وفي سياق متصل اعتبر صروف أن المنطقة الحرة المشتركة من شأنها زيادة النشاط الاقتصادي بين البلدين في حال تم السماح باستيراد ٥٠ بالمئة من المواد ممنوعة الاستيراد بالوقت الحالي من خلال هذه المنطقة، هذا الأمر سيؤدي إلى جذب استثمارات صينية إلى سورية، مؤكداً أن أرقام التصدير من الممكن أن تعود إلى ما كانت عليه قبل الأزمة في حال وجود الإرادة لذلك.

- رئيس غرفة تجارة ريف دمشق لـ«الوطن»: عنوان الجلسة التبادل التجاري وتذليل العقبات أمام التصدير
- عضو في المجلس لـ«الوطن»: تسهيل عملية دفع قيمة الصادرات سيؤدي إلى مضاعفتها
- حلاق: التصدير خدمة وطنية وليس مجرد عمل تجاري
- قلعة جي: إقبال صيني على المنتجات السورية لمسناه في المعارض

### صالة لعمران جُهزت منذ ٨ سنوات وبقيت من دون استثمار

# مدير السورية للتجارة بطرطوس لـ«الوطن»: نحضّر لافتتاحها خلال شهر

**هيثم يحيى محمد**

منذ سنوات عديدة تم تجهيز صالة كبيرة جداً في فرع مؤسسة عمران بطرطوس للعرض والبيع لكن لم يتم استخدامها ولا استثمارها لتاريخه، وباتت حديث كل العاملين وحديث كل من يراها مغلقة رغم جمالها وتموضعها على طريق عام يطل على جهات عامة عديدة منها (الإنشاءات العسكرية-الإسكان العسكرية-التجارة الخارجية-شركة تعبئة المياه-مكتب تنظيم نقل البضائع-الأمن العسكري.. إلخ) وجهات خاصة مختلفة.

وتم اطلاع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم في نهاية تموز الماضي على موضوع الصالة، واقتراح تكليف السورية للتجارة باستثمارها بموجب عقد بينها وبين مؤسسة العمران فوعد بمتابعة الأمر وبناء على توجيهاته لمؤسستي عمران والسورية للتجارة بدأت اللقاءات بين الجهتين وقام مدير فرع السورية للتجارة بطرطوس بزيارة الصالة ومعاينتها.

مدير فرع عمران طرطوس منذر داود قال لـ«الوطن» نهاية شهر تموز الفائت إن الصالة تعتبر صرحاً كبيراً ومساحتها ألف متر مربع تقريباً وهي مجهزة ومكيفة وتضم عدة مكاتب، والوزير هو من أشرف على بنائها عندما كان مديراً عاماً للمؤسسة ويعلم أهميتها، وقد حاولنا كثيراً استثمارها من خلال إعلانات متعددة ومزايدات لكن لم نستطع ثم حاولنا إجراء عقود بالتراضي وفشلنا والحجة تتعلق بمكانها رغم أنه يقع وسط تجمع لعدة منشآت حكومية، وفيه حركة جيدة بالإضافة إلى أنه في مدخل طرطوس الشمالي واستثمارها يساعد في تنشيط المنطقة أكثر فأكثر لذلك نتمنى أن تثمر الجهود التي تتم بتوجيه من الوزير لاستثمارها بموجب عقد بالتراضي أو بأي طريقة من الطرق المتاحة للتجارة.

ومتابعة الموضوع حالياً والخطوات لعملية تنفيذ توجيهات الوزير واستثمار الصالة بين مدير السورية للتجارة أنه يتم التحضير من المؤسسة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة بطرطوس لتركيب الرفوف والاستانادات وتجهيز الصالة للافتتاح خلال شهر، أما مدير عمران فلم يجب رغم تواصلنا معه عدة مرات..!